أُصُولُ النَّظريَّةِ النَّحويَّةِ مِنَ التَّأْسِيسِ إِلَى النَّقْد

د. فاتح مرزوق بن علي
جامعة مولود معمري، تيزي-وزّو
fatih28merzouk@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/19 تاريخ القبول: 2019/10/17 تاريخ النشر: 2020/01/20

الملخص:

ما من نظريّة لغويّة إلاّ وتحتكم إلى العلميّة المعرفيّة، وحتى نثبت العلميّة لأيّ ظاهرة لغويّة لابدّ أن تكون مرتبطة بالمعالم الكبرى للنّظريّة أو ما يعرف بالأسس العلميّة للنّظريّة اللّغويّة، والنّظريّة النّحويّة هي إحدى العلوم اللّغويّة الّتي تهتم بالجانب التّركيبي للّغة، أضف إلى الأصول الّتي بني عليها هذا العلم وهو النّحو؛ هذا العلم الّذي انطلق من مفهوم أنّه: شواهد من قواعد؛ أي: أنّه يخضع لمعايير علميّة بداءة من التأسيس إلى المريد/ المنهج/ المنطق/ الشمول. وفي هذا المقال سوف نحاول معرفة أصول النّظريّة النّحويّة من خلال معيار التأسيس المعروف في لنّظريّة العلميّة.

-الكلمات المفاتيح: أصول، التّأسيس، النّظريّة، النّحو.

Summary: There is no linguistic theory except that you refer to cognitive science, and in order to prove the scientific of any linguistic phenomenon it must be related to the major features of the theory or what is known as the scientific foundations of the linguistic theory, and the grammar theory is one of the linguistic sciences that is concerned with the syntactic side of the syntactic, the syntactic of the language It has this knowledge, and it is grammar. This science is based on the concept that it is: Evidence from rules; that is, it is subject to scientific criteria starting from foundation to aspirant / approach / logic / inclusiveness. In this article, we will try to know the origins of grammatical theory through the standard of establishment known in scientific theory.

Key words: origins, foundation, theory, grammar.

مُقَدِّمة: عمل اللّغويّون القدامى على حفظ تراثهم اللّغويّ من خلال جمع المدوّنة اللّغويّة من القبائل العربيّة الّتي تُرتضى عربيّتهم؛ ولكن هذا العمل لم يرد عبثا أو سهللة، وإنّما كان مبنيّا على أصول ومبادئ عاد إليها اللّغويّون لتقعيد القاعدة، ولعلّ العمل الأساس الّذي انطلق منه علماء اللّغة هو تحديد المعالم الكبرى للظّواهر اللّغويّة؛ بداءة من تحديد الأزمنة والأمكنة الّتي تؤخذ منها اللّغة الراقية والصّافية الخالية من شوائب اللُّكنة، ولحن الحواضر؛ فقد عمل اللّغويّون بالجديّة التّامة والدّقّة البديعة؛ أضف

إلى تحديد الخارطة القبليّة؛ أي القبائل السّتّ الّتي امتزجت لغتها الرّصانة والتركيب السّلس والأخيلة البديعة البعيدة عن شائبة العجم؛ فأخذوا من أهل المدر واستغنوا عن لغة الحَضَر؛ لأنّ لغتهم اعتراها اللّحن وطمس رصانتها وجزالتها.

وهنا إشارة إلى الدّقّة العلميّة الّتي عمل من أجلها علماء اللّغة لصون هذه اللّغة من الضّياع والتّلف؛ فشمّرت ويمّمت طائفة من اللّغويّين للبوادي العربيّة الأصيلة؛ جاهدين في جمع المدوّنة أي المسموع من كلام العرب شعرهم ونثرهم؛ وكذا العمل في ما بعد على الشّروع في الأصل الثّاني وهو القياس على ما سُمع فيمن يوثق بفصاحته وقوّة بيانه؛ مرورا التّعليل للأحكام النّحويّة المستنبطة والمستقراة من الكلام العربي الصّحيح الفصيح الخارج عن حدّ القلّة إلى الكثرة، وهنا تنمو الأصول في ما بينها لتحدث التّزاوج العلميّ الدّقيق في ضبط المدوّنة اللّغويّة ضبطا محكما لا خلل فيه ولا لَبْس، غير أنّ هذه الأصول قد وقع فيها ولها النّقد من لَدُن المُحْدَثين؛ كلّ بحسب مشارب علمه ومدارك معارفه.

من هذا المنطلق نروم الإجابة عن الإشكالية الآتية: **ما الأسس العلميّة الدّقيقة للنّظريّة النّحويّة؟ وما النّقود الّتي وُجّهت إليها من لدن المحدثين؟**

1. تأسيسية النَّحْوِ العَرَبِيّ: نشأَ النّحْوُ العَربيُّ تدريجيّاً ككلّ علم، فقد شهد التّاريخ أنّ البصريّين هم الّذين تعهّدوا النّحو بعد مرحلة الوضع المُبْكِرَةِ بالعناية والرّعاية قُرابة قرن، ومع تتبّع التّاريخ وجد علماؤنا أنّ النّحو العربيّ مرَّ بمراحلَ أربع، دون تعميق في الفاصل بين هذه المراحل؛ كونها تعلّقت وتداخلت ما بين سابقيها ولاحقيها؛ لذا نجد العلماء يفصلون بين الأطوار الّتي مرَّ بها النّحو؛ حيث تعلّقت بتراجم تواريخ علمائها؛ فالطّور الأوّل: هو الوضع والتّكوين أو التّأسيس وهو بصريّ أصيل، والطّور الثّاني: طور النّشوء والنّمو وهو بصريّ كوفيّ، والطّور الثّالث: وهو النّضج والكمال كان بصريّاً كوفيّاً كذلك. والطّور الرّابع: اختصّ بالتّرجيح والبسط وهو بغداديّ مصريّ شاميّ.

1.1.بناء الأصول والأسس/ من التّأسيس إلى التّرصيص: إنّ أهمّ ميسم ينماز به الدّرس اللّغويّ عند العرب، هو اقتفاؤهم أسسا في جمع المدّوّنة اللّغويّة؛ فالنّحويّون لم ينطلقوا من الفراغ وإنّما رسموا نهجاً ارتكزوا عليه، وبنوا عليه تراثهم اللّغويّ؛ حيث إنّهم جمعوا اللّغة، ثمّ قاسوا عليها ومن بعد ذلك علّلوا لها.

1.1.1. فكرة القياس: ظهرت فكرتا القياس والسّماع، وقد كان (عبد الله بن إسحاق الحضرمي) السبَّاق لفكرة القياس فقد وصفه بأنّه: "أوّل بعّج النّحو ومدَّ القياس وشرح العلل"[1] كما كان أشدّ تجريداً للقياس، أو أنّه "فرع النّحو والقياس" ومن شدّة تمسّك ولوعه بالقياس كان يُخطِّئ الشّعراء الّذين

يخرجون عن القاعدة المطّردة، ودليل ذلك ما دار بينه وبين الفرزدق؛ فقد رُوِيَ أنّ الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن إسحاق الحضرميّ فقال له: كيف تنشد هذا البيت؟

عَيْنانِ قَالَ اللهُ كُوناَ فَكَانَتاَ فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْر

فأنشد الفرزدق "فعولان"، فقال إسحاق بن عبد الله، ما كان عليك لو قلت: (فعولين) فقال الفرزدق: لو شئتُ أن أسبّح لسبّحت، ونهض، فلم يعرف أحد في المجلس قوله: لو شئتُ أن أسبّح لسبحت، فقال عبد الله بن إسحاق: لو قال (فعولين) لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنّه أراد أنّهما تفعلان ما تفعل الخمر"[2] فالقياس عند (ابن أبي إسحاق) (117هـ) إنّما هو قائم على تصحيح الخطأ وَفق قاعدة مضبوطة مطّردة؛ لذا عرّفوا النّحو على أنّه "المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب "[3]. لعلّ هذا التّعريف يبين على أهمية القياس في الدّرس اللّغويّ، وكيفية عناية العلماء به؛ مما يدلّ على أنّ القياس كانت بداية مع التّأسيس؛ كونه عمليّة إنتاجيّة، المفاد منها معرفة البناء المعرفيّ والابستمولوجيّ للّغة.

1.1.1.1. القياس في ميزان النّقد: سبقت الإشارة إلى أنّ النّحاة اهتمّوا بالقياس وجعلوه شرطا أساسا ومنهجا قويما في التقعيد للظاهرة اللّغويّة، لكن للمحدثين رأيٌ آخر في هذه المسألة؛ حيث يرون أنّ القدماء أطالوا، وبسطوا فيه الأمر أكثر من ذلك، ولعلّ السّبب أنّهم تأثّروا بـ:

- **المنهج الوصفيّ**: ما دام أنّ اللّغة وصفيّة؛ فإنّها لا تخضع للقياس كونها متغيّرة، أضف إلى أنّ القياس إذا كان معياريّاً فإنّ المنهج الوصفيّ يرفض ذلك، ولا يخضع إليه "حيث رأى أنصار المذهب الوصفيّ أنّ عمليّة القياس يقوم بها المتكلّم لا النّحويّ، وأنّ المقيس عبارة عن النّظم اللّغويّة العرفيّة المخزونة في ذهن المتكلّم، وليس القواعد النّحويّة المحفوظة المقرّرة، وأنّ المقيس عليه هو الحدث الكلامي فعلا[4]. يتبّن لنا من هذا الموقف أنّ المحدثين مالوا إلى النّظريّة الوصفيّة الحديثة؛ فقد نظروا إلى القياس على أنّه منوط بالمتكلّم وليس بالحكم النّحويّ ذاته؛ بل إنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بمستعملي اللّغة وبحقيق هو رأي في محلّه؛ لأننا عندما نمعن النّظر في كتب الأوّلين وتصنيفاتهم للقياس نجدهم يعتمدون على المسموع القليل، وليس الكثير، وهذا ما فعله ابن جني؛ وقد احتجّ أصحاب المنهج الوصفيّ في رفضهم لعمليّة القياس في اللّغة لأمرين اثنين هما:

أوّلها: رفضهم لعنصر العقل في الدّراسات اللّغويّة، والجليّ في القياس عند العرب أنّه يعتمد على العقل؛ بل على إعمال العقل؛ فكان في نظرهم رفض القياس، في حين نجد أصحاب النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة يلزمون إعمال العقل، وجعله ركناً أساساً في الدّرس اللّغويّ؛ بل إنّ الاتّجاه لتّشومسكي يبني نظريّته على العقل؛ لأنّه رفض أصلاً الوصف في اللّغة، عكس ما كان يراه الوصفيّون؛ فقد "كان الوصفيّون ينقدون النّحو التّقليديّ؛ بأنّه صادر عن تصوّرات عقليّة؛ وبخاصّة في إطارها الأرسطيّ؛ أمّا تشو مسكي، فقد رأينا أنّه يربط اللّغة بالعقل"[5].

ثانيها: التّفريق بين اللّغة والكلام، المعروف في المنهج الوصفيّ أنهم فرّقوا بين اللّغة والكلام؛ فالكلام إنجاز فرديّ قابل للتّغيير، أمّا اللّغة عبارة عن ملكة، ومن هنا كان القياس منوطا بالكلام؛ لأنّه خاضع للتّغيير؛ أي: تدخل فيه اللّهجات، وحتّى الشّاذ من كلام العرب، ومن هنا يكون بعيداً عن قواعد اللّغة المثلى.

- **موقف مجمع اللّغة بالقاهرة من القياس:** قد كان لمجمع اللّغة بالقاهرة رأيٌ في القياس الّذي اتّبعه القدماء؛ إذ إنّهم نظروا للقياس على أنّه إضافة للدّرس اللّغويّ؛ كونه يعمل على إثراء الرّصيد اللّغويّ، لكن شريطة أن يكون القياس مبنيّا على الكثرة والاستعمال؛ لذا فإنّ إقرار المجمع بالقياس لم يكن عبثا، وإنّما كان مبنيّاً على صيغ قد سمعت من كلام العرب فقاسوا عليها؛ لذا "لم يجد المجمع من الخير أن يطلق القياس في الصّيغ؛ بل آثر أن يقرّ منها ما تقتضيه الحاجة؛ للتّوسّع وتيسير الاشتقاق[6]؛ لذا عندما نمعن في كتاب (القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب- الّذي أصدره مجمع اللّغة بالقاهرة، نلحظ أنّهم يعتمدون في قراراتهم على الاشتقاق والقياس؛ فمن ذلك كلمة (استعرض) نجد أنّهم يقرون باستعمالها بحسب ما يستدعيه القياس؛ إذ يقولون فيها: "يشيع في لغة العصر استعمال هذا اللّفظ (استعرض) كثيرا في مثل قولهم: استعرض القائد جنده، وهو معنى لم تثبته المعجمات العربيّة. درست اللّجنة هذا ثمّ انتهت إلى أن الفعل (استعرض) مشتقّ على صيغة (استفعل) من الثّلاثيّ (عرض) لإفادة الطّلب المجازيّ؛ بناءً على قياسيّة دلالة السّين والتّاء والطّلب، كما سبق للمجمع إقرار ذلك وعلى أنّ الطّلب يكون غير حقيقيّ في كثير من أمثلة هذه الصّيغة، كما جاء في أقوال كثير من العلماء القدماء ولهذا ترى اللّجنة أنّ استعمال هذا اللّفظ صحيح في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه"[7]. البيّن من هذا المثال أنّ المجمع يعتمد على القياس، ولا يرفضه؛ شريطة أن يكون خاضعا للصّيغ والاشتقاقات العربيّة، ولا مناص من ذلك؛ فالحاجة تستدعي ذلك، بله مرونةَ اللّغة واستيعابها لكلّ الألفاظ الأساليب الرّاهنة.

2.1.1. فكرة نظريّة التّعليل: لقي التّعليل ذروته في الدّرس اللّغويّ؛ وهذا راجع لتطوّر الاستقراء؛ لأنّ التّعليل هو استقراء ما قد تمّ جمعه من المادّة اللّغويّة وتعليلها.

وقد ارتبط بنصوص اللّغة وقواعدها، ولم يخرج عن هذه النّصوص المستقراة؛ فالتّعليل هنا إنّما مُفاده تسهيل القواعد، وحفظ اللّغة، أضف إلى أنّه تبرير لقواعدها، وتوسيع لأحكامها. فالخليل يرى العرب أنّها لم تنطق سهللة، وإنّما هي سجيّة وطبع؛ فقد سئل (الخليل) عن هذا التّعليل؛ حيث قيل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العربَ نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقوله علله "[8]. بمعنى أنّ التّعليل قد كان مبنيّا على الفطرة؛ أي: أنّ الأوائل كانوا يعلّلون بالسّليقة، كما يشير نصّ الخليل إلى أنّ العربيّ كان فكره عميقا في تعليل الأحكام.

1.2.1.1. التّعليل في ميزان النّقد: قد كان للمحدثين رأيٌ في مسألة التّعليل؛ فجالوا فيها وصالوا؛ فمنهم من يرى أنّها مسألة عقّدت النّحو العربيّ، ومنهم من يرى أنّها علقت وارتبطت ارتباطاً وثيقا بنشأة النّحو؛ لأنّ الأحكام الّتي أطلقها النّحاة القدماء إنّما هي مبنيّة على أساس التّعليل؛ فالمتكلّم عندما يتكلّم لا يخرج عمّا عهدته العرب في كلامها، ولا أدلّ على ذلك من سبب تأليف النّحو؛ لأنّ اللّحن إنّما هو خروج عن التّركيب الأساس، وعليه؛ فالتّركيب السّليم لا يعلّل، وإنّما يعلّل ما عدل عن الأصل؛ لذا يرى الباحث (نهاد الموسى) أنّ النّحو العربيّ قد مرّ بثلاثة مستويات من حيث التّعليل:

- المستوى الأوّل: تقرير الأحكام؛
- المستوى الثّاني: تعليل الأحكام تعليلاً تناظريّا داخليّا؛
- المستوى الثّالث: تعليل الأحكام تعليلاً نظريّا.

إنّ هذه المستويات الّتي يقوم عليها النّحو العربيّ في رأي (نهاد الموسى) إنّما يرجعه إلى نظرته للتّعليل، وهي نظرة اجتماعيّة؛ أي: أنّ القدماء في بعض المواطن إنّما يعلّلون بالواقع الخارجيّ، وحينئذ يكون الحكم التّعليليّ غير منوط بقاعدة، وإنّما للمسموع وهي قاعدة أشار إليها الخليل بقوله: (هكذا نطقت العرب). فلو أخذنا قولنا: (مات زيد والنّجم) لما صحّ هذا القول؛ لأنّ الموت واقع لا محالة في (زيد) ولكن في (الشّمس) هذا ما لا يقبله عقل عاقل؛ فالتّعليل ههنا يقوم على شقّين: النّحو والبلاغة، وعليه يكون التّعليل منطقيّا من جهة التّركيب، وغير منطقيّ في واقعه الخارجيّ، كما لا يقبله المعنى البلاغيّ، ومن ثَمَّ ينتج عندنا:

- تعليل منطقيّ= صحّة التّركيب النّحويّ؛
- تعليل غير منطقيّ= انحراف المعنى البلاغيّ + الواقع الخارجيّ يرفضه.

ومن الباحثين المُحْدَثين الّذين تعمّقوا في دراسة وتحليل التّعليل؛ نجد (حسن خميس الملخ) إذ يرى أنّ التّعليل مرتبط بطباع العرب وسجيّتهم؛ حيث إنّهم اعتمدوا في تفسير الظّواهر اللّغويّة على الجانب الشّكليّ، وحقيق ما رأي (الملخ) لأنّ القدماء إنّما تتّبعوا ما تكلّمت به العرب؛ فالتّعليل عنده ارتبط بفكرة المشابهة؛ أي: أنّ القدماء أخذوا الأصل ثمّ قاسوا عليه الفرع؛ فعلّلوا الأحكام من منطلق التّفسير الشّكليّ مثل: (الفاعل ونائب الفاعل) و(المبتدأ والخبر)، وما دام أنّ التّفسير الشّكليّ الّذي بناه النّحاة مبنيّ على دعامة التّلازم؛ فإنّ هذا الأخير أساسه التّشابه، ومن ثمّ تبيّن أنّ التّعليل ثلاثيّ الأحكام:

- التّعليل= التّفسير الشّكليّ + التّلازم + التّشابه

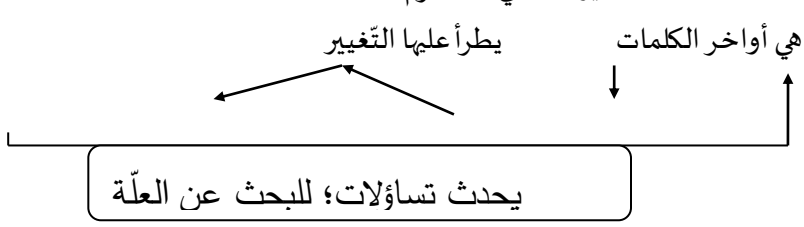

وقد وضّح (حسن خميس الملخ) مركزيّة التّعليل عند القدماء؛ حيث إنّه ارتكز على أسبقيّة اقترانه بالتّفسير؛ إذ يقول: "فالتّعليل اقتران تفسيريّ؛ لأنّه يفسّر أحكام النّحو، كلّ حكم على حدة؛ ثمّيجمع تفسيرات الأحكام في تفسير مستوى آخر "[9]. وهكذا تتّضح مركزيّة التّفسير في النّظريّة النّحويّة؛ حيث إنّها تعمل على ربط النّظام النّحويّ، وهذا هو الهدف من التّعليل عند الباحث الملخ؛ حيث يذكر أهميّة التّفسير في المنهج التّعليليّ عند القدماء؛ فيقول: "وهكذا فإنّ التّعليل يقدّم تفسيرات كليّة للظّاهرة النّحويّة في إطار النّحو مثل: أمن اللّبس، والتّناظر، والتّخفيف، وفي إطار نظريّة النّحو مثل: الإعراب والبناء والتّعليل؛ إذ يقدّم تفسيرا للنّظام النّحويّ[10]. يبيّن الفرق بين الظّاهرة النّحويّة والنّظريّة النّحويّة من خلال أساس التّفسير. وقد ضرب لنا الباحث مثالا بقوله: "ففي جملة (جاء زيدٌ) كلمة (زيد) مرفوعة، والرّفع علّته الفاعليّة، وعلّة رفع الفاعل حمله على المبتدأ، وعلّة رفع الفاعل والمبتدأ؛ أنّهما معمولان؛ والمعمول إنْ كان مسندا إليه؛ فهو مرفوع فهنا انتقال في التّعليل بين ثلاث مستويات: المستوى الأوّل، علّته الموقع النّحويّ للكمة وفق التّقسيم النّحويّ؛ كالفاعل، أو المبتدأ، أو الحال، أو التّمييز، أو البدل ... إلخ، وهو يقتصر على تحديد الوظيفة وتقرير الحكم النّحويّ، والمستوى الثّاني، علّته الاقتران بين بابين أو أكثر؛ كالفاعل، والمبتدأ، وقد يتأثّر بملابسات السّياق ودواعي التّخفيف، أمّا المستوى الثّالث فيجمع العلل سّابقة بعلل كبرى تستخلص من العلل السّابقة. وهذه المستويات ثلاث مراتب في الانطباق الشّكليّ على أنماط الكلام؛ فالمستوى الأوّل: وصفي تقريبا، والثّاني معياريّ تقريبا، والثّالث عقليّ ذهنيّ[11].

وسنحاول من خلال قول (حسن خميس الملخ) وتفسيراته لمسألة التّعليل أن نوضّح بترسيمة عن ذلك:

جاءَ زيدٌ

مركّب اسميّ

فعل فاعل (زيد)

جاء مرفوع (1) مستوى وصفيّ

علّة الموقع النّحويّ العلّة (الفاعليّة معمولان

علّة الاقتران الحمل على المبتدأ(2) مستوى معياريّ

علّة كبرى الإسناد

التّعليل(3)

ومحصّلة هذه التّرسيمة أنّ التّعليل مبناه الأساس تفسير الظّاهر اللّغويّة وَفق نظام محدّد؛بغيته الرّئيسة حفظ التّراكيب اللّغويّة، كما عهد في كلام العرب. ومن الباحثين الّذين نادوا بأهميّة التّعليل في الدّرس اللّغويّ نجد الباحث اللّسانيّ (صالح بلعيد) في كتابه (في أصول النّحو) يشير إلى مسألة التّعليل

وأهميتها في الدّرس اللّغويّ؛ إذ يرى أنّ نظريّة التّعليل من الأسس المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ؛ وبخاصّة وأنّها ارتبطت بالقياس؛ إذ يقول: "ومع كلّ هذا؛ فإنّ العلّة الأولى عادت بفوائد عديدة على اللّغة، نمتها وطوّرتها، وبها استخرجت أحكامها، وخاصّة لمّا ارتبطت بالقياس... يعدّ التّعليل من الأسس المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ، ومن الموضوعات البارزة الّتي تكشف عن تأثر النّحو بغيره من العلوم؛ حيث حصل تناسقٌ في العمل، فأصبح عنصرا مهمّا في مرحلة البحث عن الأصول"[12]. الجليّ من قول الباحث أنّ التّعليل تكمن أهميته في أمرين:

أوّلها: وسيلة من وسائل نمو اللّغة وتطويرها؛

ثانيها: أساس من الأسس المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ.

وقد رأى الباحث (صالح بلعيد) أنّ القدماء لم يركّزوا على العلّة التّعليمّة، وهي الأساس في نظره؛ بل ركزوا على العلّة الأولى؛ لأنّ بها يتوصّل إلى معرفة أحكام اللّغة؛ لذا نجد الباحث يولي اهتماما بالعلّة التّعليميّة، والسّبب في ذلك أنّه ربطها بالواقع اللّغويّ؛ أيْ: أنّها تفيد المتخصّص والطّالب، وفي هذا يقول: "وهكذا يقع تأكيدنا في هذا المقام على العلّة التّعليميّة؛ لأنّها الأساس وتعتمد في أصول النّحو، وتتوفّر على الخفّة والمنطق، ولا تشتمّ فيها التأويل؛ فهي سهلة الإدراك كما أنّها أفيد للطّالب وللباحث المتخصّص، وهي الّتي تعمل على التّفسير المنطقيّ للغة، وعن طريقها تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب"[13]. ما نخلص إليه من قول الباحث أنّ التّعليل له فائدته في النّظريّة النّحويّة؛ لأنه:

- أساس في أصول النّحو؛
- يتوافر على الخفّة والمنطق؛
- مفيد للمتخصّص والطّالب؛
- اعتماده على التّفسير المنطقيّ للّغة.

3.1.1.فكرة نظريّة العامل: قضيّة العامل من القضايا الّتي اتّسعت دائرتها، وتوسّعت مسالكها في النّظريّة النّحويّة العربيّة؛ حتّى أضحى يقال لها: "نظريّة العامل" فقد كانت عبارة عن قرائن لفظيّة؛ لكن مع كتاب (سيبويه) أصبحت نظريّة كاملة مُدْعمة بالأحكام والتّفريعات، فتدخل في كل الأحكام النّحويّة.

والحديث عن نظريّة العامل عند القدماء، إنّما تدلّ على الأثر الّذي يحدثه في ما قبله؛ أيْ أنّ النّحاة القدماء رسموا منهجاً محكما لها؛ فحدّدوا المكوّنات الأساسية في التّركيب العربيّ ومن بعد ذلك نظروا في الأنماط المختلفة ففسروا من منطلق هذه العوارض والتّغيّرات الّتي تعترض الكلمة، وعليه؛ فإنّ نظريّة العامل تستدعي عنصرين أساسين هما: العامل والمعمول. ولعلّ الاهتداء الذي توصّل إليه القدماء إنّما كان عن طريق الاستقراء، فلو أخذنا جملتين: (النّحوُ مفيدٌ) و(إنّ النّحوَ مفيدٌ)، نلحظ أنّ تركيب الجملة الأولى:

– ج1= ∅ النّحوُ (مسند إليه) + مفيدٌ (مسند)؛

- ج2= إنّ (ع) + النّحوَ (مسند إليه) + مفيدٌ (مسند).

إنّ الملحوظ في تركيب الجملتين أنّ الجملة الأولى أنّ (النّحو) مرفوعة، وفي الجملة الثانية منصوبة، وهنا نستنتج أنّ الكلمة أحدث في شيء، غير من حكمها من الرفع إلى النّصب؛ مّا يستدعي التّساؤل والبحث عن العلّة، من هذا المنطلق لحظ النّحاة الفروقات في التّركيب؛ ممّا جعلهم يبحثون في هذه الظّواهر اللّغويّة. ومن ثمّ راحوا يستنتجون لكلّ: علّة معلول. ومعلول أثره مرتبط بعامل. وعليه؛ فإنّ التّلازم قائم بالاستلزام:

العامل (المؤثّر) ⟵ يستلزم المعمول.

يستلزم العامل ⟶ المعمول.

إذاً فكرة العامل فكرة أساسيّة في التّحليل اللّغويّ؛ لذا "فقد جاء ضمن المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة وهو يتحدّد عن طريق بناء الألفاظ في المستوى التّركيبيّ، ويتحقّق هذا البناء في أقلّ ما يمكن أن يبنى منها "[14] وعليه؛ فإنّ نظريّة العامل نظريّة لها حظّها من الدّراسة في الدّرس اللّغويّ العربيّ.

وممّا يدلّ على تطوّر نظريّة العامل عند (سيبويه) تلك المصطلحات الّتي تتردّد في كتابه (العامل القويّ، العامل الضّعيف، العامل الأصل، العامل الفرع، العامل المختصّ، العامل المحذوف). ولعلّ هذا كلّه، قد استمدّه سيبويه، من شيخه (الخليل بن أحمد الفراهيدي).

وصفوة القول في رّؤية النّحويّين لنظريّة العامل:

- الاهتمام باللّغة لذاتها؛
- الأخذ بالعقل وأحكامه وتطبيقها على القواعد والأصول النّحويّة العامّة؛
- الإغفال عن الشّواهد النّادرة القليلة الّتي لا تنطبق على الأصول؛
- طبّقوا على النّصوص ما قد توصّلوا إليه من خلال التّعليل، متأثّرين بالتّعليلات الفقهيّة.

1.3.1.1 نظريّة العامل في ميزان النّقد: لقد كثر الحديث عند الدّارسين حول نظريّة العامل؛ حيث ألّفوا واسقطوا، وعارضوا، ومن الّذين درسوا قضيّة العامل نجد:

أ. عبد الرّحمن الحاج صالح -رحمه الله-: يرى أنّ النّظريّة البنويّة لم تعتمد على دراستها لنظريّة العامل؛ لأنّ العامل يخضع للتّقدير، والوصفيّة ترفض ذلك في منهجها الوصفيّ؛ لذا يرى (عبد الرّحمن الحاج صالح) أنّ النّزعة البنويّة تجاهلت هذه النّظريّة؛ حيث يقول: "إنّ نظريّة العاملهي نظرة تجاهلتها تماما النّزعة البنويّة الغربيّة ونبذها أيضا المحدثون من العرب بتأثّرهم بهذا المذهب لا سيّما أولئك الّذين ينادون بترك التّقدير في النّحو، والتّمسّك بظاهر اللّفظ، ومن ثَمّ بالوصف لنظام اللّغة وترك التّعليل، كما وقع خلط بين التّحكّم في اختيار المعيار، والاعتبار العلميّ لهذا المعيار كظاهرة، وهي كارثة بالنّسبة

للعلم وعلوم اللّسان بصفة خاصّة"[15]. يقرّ (عبد الرحمن الحاج صالح) بتجاهل المنهج الوصفيّ لنظريّة العامل؛ كونها لا تتناسب ومنهجهم اللّغويّ وهم في هذا يخالفون النّحو التّوليديّ الّذي أعطى لنظريّة العامل أهمية كبيرة بدراسة والتّحليل للظّواهر اللّغويّة.

وقد عَدّ (عبد الرحمن الحاج صالح) -رحمه الله- أنّ المسند والمسند إليه النّواة الأساسيّة في النّظريّة النّحويّة، وهذه النّواة أساس نظريّة العامل؛ بل إنّها الرّكن الرّئيس في إثبات المنهجيّة العلميّة الّتي عرف بها العلماء القدماء؛ وقد ضرب لنا الباحث مثالاً بهذه الجملة: (زيد منطلق)؛ إذ استطاع الباحث أنْ يحلّلها في شكل جدولة مبيّنا التّأثيرات الدّاخلة عليها بقوله: "فإذا حملنا جملة بسيطة مثل: (زيدٌ منطلق)على جمل تتضمّن هذه النّواة مع زوائد، كما فعله أجدادنا نحصل على الجدول التّالي:

⊘	زيدٌ	منطلقٌ
كان	زيدٌ	منطلقاً
إنّ	زيداً	منطلقٌ

لاحظنا في ما سبق أنّ هذا الحمل يظهر شيئا مهمّا جدّا، وهو العلاقات البنويّة الّتي توجد بين هذه الجمل (وهذا قد استعاره تشومسكي من النّحو العبريّ الّذي هو نسخة من النّحو العربيّ وسمّى هنا الحمل تحويلاً (Transformation) وسمّى النّحاة كلاًّ من كان وإنّ عاملاً؛ أمّا هذه العلامة فهي تدلّ على أنّ العامل لا لفظ له ههنا، وهو الّذي يسمّيه النّحاة: الابتداء، وهذه الأشياء بما فيها الابتداء تؤثّر في اللّفظ والمعنى"[16]. تبيّن الجدولة أمرا مهمّا في الدّرس اللّغويّ وهو تأثّر الدّراسات الحديثة بنظريّة العامل؛ وبخاصّة عند تشومسكي؛ حيث إنّه أولى اهتماماً كبيراً بنظريّة العامل وشروطها؛ إذ إنّه استطاع أنْ يبنيَ النّحو الكليّ على مسألة العامل كما يوضّح الجدول -الّذي رسمه الباحث (عبد الرّحمن الحاج صالح) - أهمية العامل وأثره في التّركيب.

ويذهب (عبد الرّحمن الحاج صالح) إلى أنّ قضيّة العامل غايتها لا تكمن في إحداث الأثر فقط؛ بل إنّها تعمل على كشف البنية التّركيبيّة للجملة، وحينها ينتج عندنا أثر العامل الّذي يبيّن إنتاج نوع آخر مشترك بين التّراكيب نوع سمّاه: المثال:

العامل = حمل الجملة الفعليّة + الجملة الاسميّة = المثال.

تركيب إسناديّ = فعل (العامل) + فاعل (المعمول) ⟵ لا يتقدّم على عامله (الفعل).

ومن الأساسيّات الّتي ركّز عليها تفرقتُه بين الفعل الّذي له فاعل، وبين الأفعال النّاسخة وهي كان وأخواتها؛ حيث يرى أنّها بمنزلة حرف معنى لذا كان لزاما أن تحتاج لمعمول تحدّث فيه الأثر وفي هذا يقول: "أمّا الفرق بين الفعل الّذي له فاعل، وبين ما يسمّى: بالأفعال النّاسخة، وهي كان وأخواتها؛ فهو أنّ (كان) تدخل على المبتدأ والخبر؛ فهذه بمنزلة حرف معنى، على الرّغم من كونها تتصرّف كما يتصرّف الفعل غير

النّاسخ، وكلامها عامل لا بدّ لهما من معمول أوّل متأخّر عنهما "[17]. يتبيّن بهذا أنّ العناصر التّركيبيّة تكمل بعضها بعضا لتحدث تعليقا في ما بينها، والعامل ركنها الأساس؛ لأنّه يحدث الأثر في التّركيب. وقد لحظ أنّ البنية التّركيبيّة تتكوّن من عامل ومعمولين، وهي النّواة الأساس في التّركيب، ثمّ أدخل عنصراً آخر وهو مخصص يكمن في المتمّمات؛ كالحال والتّمييز وغيره وقد صاغها (عبد الرّحمن الحاج صالح) في المثال الآتي بقوله: "فهكذا نستطيع أنّ نصوغ هذه الأشياء في المثال المجرّد التّالي:

⟵ [(ع م1) ± م2] ± خ.

حيث إنّ ع = العامل وم1 = المعمول الثّاني، والقوسان مع السّهم = الزّوج المرتّب، وما بين المعقوفتين النّواة، و خ = المخصّصات"18. إنّ هذه العمليّة التّحويليّة الّتي صاغها الباحث إنّما هي ميزة تماز بها الظّاهرة النّحويّة تبيّن العلاقة القائمة بين عناصر الجملة؛ حيث أراد الباحث أنْ يؤكّد على أهمية العامل في التّركيب، وكيفية صياغته؛ بحيث لا يستطيع أن يتقدّم المعمول عن عامله؛ إذ إنّ المعمول الأول يشمل الفاعل والمبتدأ، والمعمول الثّاني يشمل المفعول به أو الخبر أو ما ينزل منزلتهما، كما نلحظ من القانون أنّه اعتمد على الجانب الرّياضيّ في الصّوغ؛ ممّا يدلّ على براعة (عبد الرحمن الحاج صالح) واستغلاله للجانب الرّياضيّ في استنباط الفكر اللّغويّ العربيّ القديم.

ومحصّلة ما سبق أنّ نظرة (الحاج صالح) لنظريّة العامل في الدّرس اللّغويّ أنّها:

- نظريّة فتحت المجال للدّراسات الحديثة؛
- العمدة في تكنولوجيا الحاسب؛
- النّحو العربيّ سبيل من سبل التّحليل اللّغويّ في العلاج الحاسوبيّ؛
- نظريّة تقوم على معمولين: معمول أوّل منوط بالفاعل والمبتدأ ومعمول ثان مرتبط بالمفعول به والخبر وما ينزل منزلتهما.

خاتمة: تضمّن هذا المقال مسألة جليلة في الدّرس اللّغويّ والمتعلّقة بأصول النّظريّة النّحويّة من خلال النّقد من لدن المحدثين؛ حيث نجد المحدثين ينتقدون النّظريّة النّحويّة وبخاصّة في أصولها الثّلاثة (السّماع والقياس والعامل)؛ وهذا الانتقاد لم يرد اعتباطا، وإنّما قد كان مبنيا على جذور هؤلاء الباحثين وتعدّد مشاربهم العلميّة ومناهجهم المختلفة؛ فكلّ باحث درس على شيخه وكل مريد يقتدي بنزعة شيخه وفكره وعقيدته المعرفيّة؛ وهنا يكمن الاختلاف والخلاف حول الأصول النّحويّة.

وهنا نشير إلى أنّ التّراث ها هنا قد وقع عليه اللّوم واللّمم بسلبه أكثر من إثبات علميته الّتي سعى إليها الأوائل؛ فاللّغويّون القدماء إنّما استطاعوا أن يبنوا أصولا من دون آلات أو معدّات؛ فقد كان الواحد منهم يسري اللّيالي الطّوال من أجل نكتة يستفيد منها ويقمّشها؛ كي يبلّغها. من خلال هذا البحث بصرنا إلى النّتائج الآتية:

– منطقيّة النّحو العربيّ تكمن في الانطباعيّة السّماعيّة؛ فالعلماء مَنْطَقوا نحوهم من خلال الاستقراء، وهنا ثابتان أساسان في النّظريّة النّحويّة: ثابت السّماع، وهو غير قابل للاجتهاد؛ لأنّه يعتمد على الرّواية الصّحيحة الفصيحة، وثابت القياس وهو عقليّ بحث؛ فالعربيّ بقوة ذكائه وبراعة حنكته استطاع أن يقيس ما المنقول على غير المنقول؛

– المنهج السّماعيّ الاستقرائيّ المبنيّ على الرّواية وشروطها؛ أي: اعتماد اللّغة المثلى؛

– المنهج القياسيّ، هذا المنهج الّذي اغدوا فيه من الأحكام النّحويّة، وضبطوه بشروط علميّة مع الاستناد إلى ما سمع من كلام العرب؛

– النّظريّة النّحويّة العربيّة نظريّة تقوم على المنهج الوصفيّ التّحليليّ التّعليليّ؛ فالنّحاة قعّدوا للقواعد بشكل دقيق جدّا، وهو عمل جبّار إذا قُرن بتلك الفترة من الزّمن؛

– ما يثبت وجود نظريّة نحويّة عربيّة خالصة ما أثبته البحثة في النّظريات الحديثة؛ فالنّظريّة الوظيفيّة أثبتها أحمد المتوكل من خلال النّحو الوظيفيّ، والتّوليديّة التّحويليّة عبد القادر الفاسي الفهري.

– الدّرس النّحويّ في التّراث العربيّ، بُني على منهج علميّ دقيق وهو منهج تحديد الزّمان والمكان بله القياس، فاللّغويّ جمع المدوّنة؛ بغية حصر اللّغة الفصيحة، واللّغة الفصيحة مدار تقعيدها يقوم على القياس والتّعليل لها؛

– تظهر علمية النّظرية النّحويّة من خلال التّأسيس؛ حيث نلحظ أنّ الدّرس النّحويّ إنّما مبدؤُه الأساس هو التّأسيس ومن بعد ذلك تطوّر على يد المُرِيدِين، كما لَحَظنا عند الخليل وسيبويه وغيرهم، فكلّ من المدارس النّحوية إلاّ ولها شيخٌ يرأسها، ثمّ من بعد ذلك مريد يتبع نهج شيخه، وهذا ما تسعى النّظريّة الحديثة لإثباته؛ إذ إنّ كلّ نظريّة لا تحوي على تأسيس ومريد فهي نظريّة غير علميّة، ولربما لا يكُتب لها الاستمرار، ومسار الدّرس النّحويّ في التّراث العربيّ لهو دليل على ما أثبتته النّظريّة النّحويّة.

– **الهوامـــــش**

[1]- محمد بن الحسن أبو بكر الزّبيديّ، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. مصر: 1119، دار المعارف، ص31.

[2]أبو القاسم، الزّجاجي مجالس العلماء. تح: هارون عبد السّلام، ط2. الكويت: 1984، مطبعة حكومة الكويت المجلس 38 ص58.

[3]عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: عبد السّلام هارون، د.ط. ج1، د.ت، ص16.

[4]عبد الله جاد الكريم، النّحو منطق العربيّة: دراسة في طرائق البرهنة والاستنباط في النّحو العربيّ، ط1. القاهرة: 2014 دار النابغة، ص434.

[5]عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث: بحث في المنهج، د.ط. بيروت: 1986، دار النّهضة العربيّة ص119.

[6]محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربيّة، ط1. القاهرة: 1955، دار الفكر العربيّ، ص203.

[7] محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987 ، د.ط. القاهرة: 1989، ص180.

[8] أبو القاسم الزّجاجيّ، مجالس العلماء، ص66.

[9] حسن خميس الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، ط1. عمان- الأردن: 2000، دار الشّروق ص179.

[10] نفسه، ص179.

[11] نفسه، ص180.

[12] صالح بلعيد، في أصول النّحو، د.ط. بوزريعة- الجزائر، 2005، دار هومة، ص60.

[13] نفسه، ص64.

[14] ياسين بوراس، البحث اللّسانيّ في الفكر المغاربيّ المعاصر، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة، تيزي-وزو الجزائر 2015، ص96.

[15] عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، د.ط. الجزائر:2007، موفم للنّشر، ج1، ص308.

[16] نفسه، ص309 فما بعدها.

[17] نفسه، ص311.

[18] نفسه، ص311.